قضية المخطوفين والمفقودين وذاكرة الحرب

بول الأشقر (*)

بداية أريد ان أعتذر من أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان لأنني لن أتطرق الى قضيتهم من موقع مركزي، لأن موضوع مداخلتي هو ذاكرة الحرب، ومن ضمنها ذاكرة أهالي المخطوفين. أنا معكم حتى تحقيق مطلبنا المركزي وما يتفرع منه، أي حتى تحمل الدولة مسؤولياتها في تحديد مصير المفقودين، وهم حسب إيفادات «لجنة التحقيق للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين» (حكومة سليم الحص عام ٢٠٠٠) زائد ملحق الملفات (بعد حذف الملفات المتكررة) التي تسلمتها «هيئة تلقي شكاوى أهالي المخطوفين والمفقودين» (حكومة رفيق الحريري عام ٢٠٠١) ٢٣١٣ حالة موثقة. أفترض الليلة ان دولتنا حددت مصير الـ٢٣١٣ مفقودا وأراحت عائلاتهم أخيرا، فمنهم من ينتظر منذ ربع قرن. على الدولة الحريصة على أولادها ان توفر لهم عذاب ٢٥ دقيقة، فماذا نقول للجنة التي لم تجتمع منذ ٦ أشهر، سامحهم الله؟ أعود وأقول للأهالي، ربما تسامحونني أكثر إذا قلت إنني أبحث عن شيء قد يكون مفيدا لأبنائكم غير المخطوفين ولأبنائهم.

الحق في النسيان

أولا ـ أريد أن أقول حول يوم الذاكرة ان النسيان آلية طبيعية نمارسها كل لحظة من لحظات حياتنا، فننسى آلافا من التفاصيل ونتذكر تفصيلا او آخر. ولولا القدرة على النسيان الطبيعي، لانفجر دماغ كل واحد منا كل يوم. لسنا في حملة «تتذكر ت ما تنعاد» مهووسي ذاكرة، لسنا سجناء الماضي. بالعكس، نرى ان النسيان ميزة صحية، ولكن الذاكرة والنسيان توأمان: وإلا فكيف تتأكد من أنك نسيت ان لم تتذكر شيئا بالمقابل؟ هذا هو بالضبط ما نطلبه: محطة للتذكر لكي نستطيع ان ننسى باقي الأيام. محطة للاستفادة من الماضي لنكسب المستقبل، لنا ولأولادنا، ولأولاد أولادنا.

شيء آخر: لكل منا ذاكرته الفردية، ونحن نتكلم عن الذاكرة الجماعية. ماذا تعني الذاكرة الجماعية؟ أعترف بأنني لا اندري بالفعل، أعتقد أنها مجموع الذاكرات الفردية التي أعدنا تقييمها اضافة الى فسحة للاعتبار، اضافة الى فسحة من العبر يجب ان تعنينا جميعا.

بالتأكيد، الذاكرة الجماعية ليست عظة، ولا كتابا موحدا للتاريخ ـ على أهميته ـ ولا سيرة تبريرية منقحة من حرب «لم نرتكبها نحن» او «أجبرنا عليها» الخ... ربما، المطلوب بداية يوم للصمت، فسحة للتأمل. لا أدري.. في كل الاحوال، الذاكرة الجماعية ليست ملكنا ولا ملك أحد بالتحديد. انها ملك مجتمع. إذا حسم أمره. نحن رائدو المطالبة بها، نحن وسيط لكي يدرك المجتمع بأسره حاجة عدم محو الحرب كأن شيئا لم يحدث. عندما يمسك المجتمع بزمام المبادرة، نعود الى الصف. لاحظ ان هناك مبادرات. أخذت تخرج من هنا وهناك حول هذه الاشكالية، وهذا شيء صحي: كلما تنوعت وتعمقت المطالبة، كلما كسب الجسم الاجتماعي مناعة لعدم تكرارها.

استعادة التوازن

ثانيا ـ المفارقة في هذا البلد ان الشريحة التي لم تنته بعد الحرب بالنسبة اليها (لأسباب غير «حربجية»!)، أي أهالي المخطوفين والمفقودين، هي التي تفكر بالعبر التي يجب ان نتذكرها من الحرب. الشريحة التي اعتقلناها في الماضي هي التي تبحث عن مستقبلنا نحن!!! لماذا؟ بصراحة لأن الدولة، وكذلك المجتمع، يروّجان للتجاهل والطمس والتحوير والنسيان. وبصراحة أصرح: لولا مأساتهم، لكنتم يا أهالي المفقودين أيضا تصرفتم على هذا الشكل. لا خيار لديكم: ذاكرتكم قسرية ونسيانكم مستحيل. وفضلكم أنكم أنتجتم ضرورة الذاكرة.

اما الذاكرة، فهي توازن بين النسيان وتراكم التفاصيل، بين العفو والعدالة، بين الفردي والجماعي، بين الواقع والإرادة الخ... المشكلة في لبنان، ان النسيان لم يترك مكانا للذاكرة، وأن العفو لم يترك مكانا للعدالة. مساهمة أهالي المخطوفين في الذاكرة أنها تساعد على إعادة إقامة هذا التوازن، وهذا شيء أساسي في لبنان اليوم. ودعوني أصارحكم حتى النهاية: ذاكرة أهالي المفقودين ليست نموذجية بهذا المعنى: بعد ان يتحدد مصير أحبائكم، فأنتم ـ عن حق ـ طلاب نسيان لأنكم اليوم، وأحيانا منذ عقد او عقدين، محكومون بذاكرة تجتاحكم ولم تختاروها، ذاكرة تمنعكم من النسيان ولو للحظة. إنها ذروة العذاب.

لم نستطع أو لم نعرف

ثالثا ـ كان من الأفضل أن تكون «حركة السلم اللبنانية»(؟) رائدة معركة الذاكرة. لا أنسى مئات المبادرات السلمية التي رافقت سنوات الحرب، وكان لي شرف المشاركة في البعض منها. ولكن علينا ان نعترف بأن «حركة السلم اللبنانية»، بكل هذه المبادرات، بقيت هزيلة مقارنة مع هول الحدث. لا أدعي أنه كان من السهل تحقيق أكثر، ولكن من المهم عندما نبحث عن ذاكرة جماعية ان نتذكر دائما أننا لم نستطع او لم نعرف (وربما لم نرد؟) تحاشي الحرب ولا تقصيرها ولا الخروج منها. ننسى أحيانا ان الحرب اللبنانية انتهت بسبب فيضان العنف الذي أدى الى التدخل الدولي والعروبي وليس بسبب فيضان فكرة السلم. وهذا تجلى، في ما تجلى، بميزان القوى الذي أنتج النظام السياسي ما بعد الحرب (ولا أتكلم هنا عن اتفاق الطائف بل عن تجسيده). وبالعكس، ان ترسيخ فكرة السلم في ذاكرة المجتمع قد يؤدي تدريجا الى تغيير ميزان القوى وبالتالي الى تعديل صورة التجسيد.

الجلاد هو الجماعة

رابعا ـ أهمية مقاربة «أهالي لجنة المخطوفين والمفقودين» أنها تخاصم الخطف والفقدان من دون تمييز. الخطف الذي مورس قبل تأسيسها وبعد تأسيسها، في صفوف اللبنانيين وفي صفوف المقيمين، من قبل هذا الطرف او ذاك، وإذا كان المفقودون في اسرائيل او في سوريا او على الاراضي اللبنانية. أهمية المقاربة من وجهة نظر الضحية، أيا كانت، انها ذاكرة ممانعة لفكرة الحرب، وأنها قابلة للتوسع للجميع. لأننا جميعا في حرب لبنان ضحايا، بمن فيهم الجلادون؟ بعد تحقيق مطالبكم، وفقط بعد تحقيقها، أنا أجيب: نعم، كلنا ضحايا بمن فيهم الجلادون. في الارجنتين، الجلاد (الى حد كبير) محصور في الزمرة العسكرية التي كانت تحكم البلاد أيام الديكتاتورية. في لبنان، المشكلة أكثر تعقيدا، فالجلاد متحرك والجلاد أيضا مجتمعي. فالكثير الكثير مارسوا موقع الجلاد ثم تقاعدوا وسلّموا الأمانة للأخ الأصغر إذا صح التعبير، وتحديدا في حرب السنتين. والجلاد متحرك بالمعنى المناطقي أيضا. هنا هذا الطرف كان الضحية، وفي موقع آخر، كان هو نفسه الجلاد. وهو مجتمعي بمعنى أن «تأييد» الجلادين بالمعونة والاحاطة والدعاة والمونة... الخ، يوسّع رقعة المتورطين. لذلك نحن بصدد محاكمة الحرب وجرائم الحرب أكثر من مجرمي الحرب. في لبنان، الجلاد الحقيقي هو «الجماعة» التي جعلت من كل واحد منا «جلادا بالقوة وضحية بالقوة». لذلك، أعتقد أنه من المهم ان تبقى صورة الضحية فردية وصورة الجلاد جماعية.

التاريخ بثلاثة نماذج

خامسا ـ يبقى سؤال حول تأريخ الذاكرة. أريد أن أتطرق الى ثلاثة نماذج. في لبنان، بين التاريخ والذاكرة، هناك الكثير من التشابك، لا بل كثير من التواطؤ.

أ ـ ذاكرة الجماعات: المشكلة في ذاكرة المجتمعات، (وهنا أعتذر من الفلسطينيين بيننا، فذاكرتهم لها الى حد كبير، على الأقل بجانب الحرب اللبنانية منها، مواصفات ذاكرة الجماعات اللبنانية)، أنها لا تنتج أية ذاكرة اعتبارية، أية عبر. لذاكرة الحرب عند الجماعات نفس الخصائص التي تعتمدها الجماعات في تواريخهم الخاصة. انها تواريخ مغلقة، خرافية في كثير من الأحيان، لا تلتفت الى الآخر، وإذا فعلت فالغاية دائما واحدة، مجرد وسيلة لتظهير الذات. أما ذاكرة الحرب لدى الجماعات، فهي أضيق بعدا من ذاكرة التاريخ لديهم لأنها مجبرة على التبرير. وفي المناسبة، ذاكرة الحرب لدى الجماعات حية ولا تمارس النسيان ولا التسامح ولا الاتعاظ، في المقابل، لا تسمع ولا تأخذ راحتها الا في داخل الجماعات (والأفراد؟).

ب ـ ذاكرة الدولة بما هي التعبير الوحيد الرسمي الممكن عن الكيان هي، كما في إشكالية التاريخ، ما تبقّى بعد أن تتقاسم الجماعات الذاكرة او في أحسن الأحوال الحد الادنى المشترك بين الجماعات. إذا كان تاريخ لبنان الرسمي مقاربة سطحية وخرافية أيضا، فالتأريخ الرسمي للحرب هو أقل من ورقة توت: فهنا الجماعات صارت كواسر، افترست كل مساحة الذاكرة، وهي بطبيعتها غير قابلة للتوفيق مع ذاكرة الجماعات الأخرى.

أما موقف الدولة فهو موضوع آخر ومحيّر: من جهة، أنه مقرف، لا أجد عبارة اخرى، مع الأهالي مثلا. ومن جهة اخرى، مع المجتمع مثلا، انه يراهن على الطمس والنسيان والتمييز (حتى في قانون العفو، تم التمييز بين الجريمة المرتكبة بحق المرجع الديني او السياسي او الدبلوماسي الأجنبي من جهة وبين تلك المرتكبة بحق المواطن العادي!). في كلتا الحالتين، إزاء الأهالي وإزاء المجتمع، موقف الدولة يفتقر الى حد أدنى من المسؤولية. أما ذاكرتها فهي نوع من «الثقب الأسود»، ليس لها رأي بأي شيء، انها تمارس دور الطبيب في مسرحية «فيلم أميركي طويل» لزياد الرحباني، ما أضحكنا عام ١٩٨٠ تمارسه الدولة جديا عام ٢٠٠٣!!! ويمارسه المجتمع. وهذا موضوع آخر يمت بالصحة الذهنية في هذا البلد، وتمثل الجرائم الطائفية التي عرفتها السنة المنصرمة، في وقوعها وفي التعبير عنها وفي تصور الدولة لكيفية «ردعها» ـ المطلوب معالجتها ـ وحتى في نوعية استنكارها، إفلاسا ليس بعده إفلاس. وما يزيد الطين بلّة ان الدولة اللبنانية لم تصل مرة (لا إيام الانتداب ولا إيام الاستقلال) الى هذا المستوى من الانحطاط، حيث فُقدت فكرة الدولة التي هي فوق الجماعات. صارت الدولة مجرد امتداد وظيفي للجماعات (او لممثليها المفترضين) بهذه النسبة او تلك. فلا عجب في موضوع ذاكرة الحرب ألا يكون للدولة أية ذاكرة: المشكلة ان الدولة هي ايضا في هذه الحالة التعبير الوحيد الرسمي للمجتمع.

ج ـ ذاكرة أهالي المفقودين: سبق وذكرت أنها قسرية وليست إرادوية. أنتقل الى التأريخ من وجهة نظر المفقودين. هل تضيف ذاكرة المفقودين القسرية شيئا جديدا في عملية حصر تاريخ الحرب؟ دعوني أعتمد على التقرير الرسمي الذي وضعته لجنة التحقيق للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين: سأحاول توضيح فكرتي من خلال مثلين.

أولا، بالرغم من هشاشته وفقا للمقاييس الدولية التي تعتمدها هكذا لجان تحقيق، يتضمن التقرير الذي صيغ بصفحتين ونصف الصفحة «شظايا» من حقيقة الحرب اللبنانية. في النقطة الثالثة تحت عنوان الاستنتاج، يقول نص التقرير حرفيا ما يلي: «ب ـ وحيث ان كافة التنظيمات والميليشيات المسلحة قامت بعمليات تصفية جسدية متبادلة خلال فترة الأحداث، وقد ألقت الجثث في أماكن مختلفة من بيروت وجبل لبنان والشمال والبقاع والجنوب، وتم دفن البعض في مقابر جماعية موجودة داخل مدافن الشهداء في منطقة حرج بيروت ومدافن مار متر في الاشرفية ومدافن الانكليز في التحويطة، كما تم إلقاء البعض منها في البحر».

على حد علمي، لم يلفظ أي تقرير رسمي آخر كلمات بهذه الدقة عن تاريخ الحرب.

ثانيا، اطلعت صدفة على صفحة ممزقة من «دفتر» استمارات الاهالي. كل صفحة تتضمن ٢٥ اسما. وبما أن اللائحة وُضعت حسب التسلسل الأبجدي، تتضمن الصفحة التي وقعت بين يدي ٢ ابتسام و٢٣ إبراهيم، ١٦ أعزب و٩ متأهلين. في «صفحتي»، يمكن إحصاء ١٥ لبنانيا و٦ فلسطينيين و٣ «قيد الدرس» (وهي عبارة كانت تعني قبل الحرب سكان وادي خالد والأكراد وبعض الارمن والسريان وأقليات اخرى) وسعودي واحد. إذا رتبنا المعلومات حسب تاريخ الخطف، تدل الصفحة عينها أن ٧ حالات تعود الى عام ١٩٧٦، وحالتين الى عام ٧٨، و٤ حالات الى عام ٨٢، و٣ حالات الى عام ٨٣، وحالتين الى عام ٨٤، وحالتين الى عام ٨٥، وحالة واحدة الى عام ٨٩. وفي ٤ حالات لم يرد تاريخ الخطف. وهناك بالتأكيد معلومات اخرى.

أكتفي بهذين المثلين للتدليل ان مادة حالات الفقدان تتضمن وقائع «خام» إذا صح التعبير قد تصلح ـ وهي فرصة نادرة ـ لقراءة وقائعية، وأكاد أقول وظيفية لتاريخ الحرب.

مشاريع مواطنين

سادسا ـ إزاء هيمنة ذاكرة الجماعات الحية والفاعلة والمغلقة، وبسبب انعدام ذاكرة الدولة، نصل الى استنتاج مخيف أنه لا يوجد أية ذاكرة أخرى، والسبب بسيط يتلخص في غياب المواطنية. لذلك سبق وقلت ان موقع الضحية قد يكون مدخلا مقبولا بالمقارنة مع المداخل الاخرى. ولكن علينا ألا نتوهم: إذا كانت الغاية إنتاج ذاكرة جماعية تحول دون تجدد الحرب، فموقع الضحية لا يفي بالحاجة: يبقى موقعا دفاعيا، وقد يثبت عجزه ويتعطل إذا عادت وتجمعت عناصر الحرب. في المقابل، إذا عرفنا كيف نطعّم موقع الضحية بالوعي اللاطائفي، نزيد بالضرورة من مناعة الجسم. لذلك أعتقد أن موضوع النصب التذكاري الموحد هو عنصر مهم. أستعين بما قالته وداد حلواني يوم إطلاق الحملة: هنالك آلاف من المزارات الموزعة على الاراضي اللبنانية، وفي أكثر الأحيان انشئت على أمكنة المتاريس، ونأمل ألا تعود وتتحول في يوم من الأيام ـ لا سمح الله ـ الى متاريس. لهذا السبب بالذات، النصب الواحد الموحد مهم لأنه يفرض مكانا مشتركا على ذاكرات الجماعات. وعلينا ان نصر لكي نُخلد الضحايا فيه كأفراد، لا كضحايا مسلمة ومسيحية، والفرق أساسي لأن المقصود تكريمهم كمشاريع مواطنين. أهذا ممكن او مستحيل في وطن الجماعات؟

(*) ألقيت هذه المداخلة في ندوة حملة «تتذكر ت ما تنعاد» في مسرح المدينة الجمعة ١١ نيسان.

ميشال فوكو في كربلاء

وسام سعادة

كربلاء بعد آخر للصراع تعجز عن تبصره أشعة الوضعيين، لأي طائفة أو عرق انتموا، وما قومة كربلاء هذا العام إلا شاهد إضافي على دخولنا الزمن الرؤيوي الذي تتصادم فيه الزمنيات انطلاقا من أرض الرافدين.

هل بدأ العد التنازلي لرجعة طال انتظارها وأمست أكثر ضرورة وإلحاحا من ذي قبل؟ كيف يتزاوج البعدان الروحي والسياسي في القومة الكربلائية وأين يبدأ الأول لتنتهي حدود الثاني؟

أي الاوصاف تظفر بلب الحدث وأي الأوصاف تكتفي بالحديث عما سبقت رؤيته مرارا قبل هذا الحدث؟

أي حسين يُعزّى وأي حسين قادم ليعزّي؟ ضد أي يزيد تزحف الجموع؟ أين شمر وأين «أهل الكوفة» من كل هذا المشهد؟

يزدوج اليزيد المستهدف في هذه القومة، هو النظام الذي ولى وهو أيضا الاحتلال الطري العود مع شبكة اللصوص من أعوانه. في المقابل فإن استعادة هذه القومة للمعنى الحسيني الأصيل رهن بالتمكن من فهم القطع الزمني الذي حصل: فالنظام الصدامي (الاستعمار الداخلي) ما عاد موجودا، والاحتلال الأميركي (الاستبداد الخارجي) جاء ليخلفه، وهذا يعني أيضا وجوب إخراج مصطلح «معارضة عراقية» من التداول، فليس ثمة نظام كي يكون هناك معارضة له وإنما هناك احتلال ما يزال حتى الآن دون ذراع حكومي محلي مساعد، وهذا يعني واحدا من اثنين: فإما يكون «المعارضون» (السابقون) في صف «المقاومة» وإما في صف «التعاون»، وكي لا تصور الأمور على نحو مانوي نضيف: ان هذا الفرز سيأخذ وقتا على الرغم من ان سماته باشرت في الظهور (لا سيما بالنسبة لمن اختار «التعاون» سلفا).

ولا يستقيم تحديد حسين هذه القومة أو عدوها اليزيدي دون النظر الى ما يجري من زاوية المقارنة، ولو المجتزأة، مع ما علق في الذاكرة من أيام الثورة